

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

تخصص ادارة مشاريع



أثر تفعيل مكتب إدارة المشاريع (PMO) على نجاح المشاريع الاستراتيجية دراسة ميدانية في القطاع الحكومي السعودي

أسم الطالب

فراس عبدالعزيز العوشن

٢٤٣٠٠١٢٩٢

إشراف/

عبدالرحيم نادر

العام الدراسي:

٢٠٢٦

أولاً: المقدمة

تُعدّ أخلاقيات البحث العلمي من الركائز الجوهرية التي يقوم عليها الإنتاج المعرفي الرصين في مختلف الحقول الأكاديمية، إذ تمثل المنظومة القيمية والمعيارية التي تضبط سلوك الباحث منذ اللحظة الأولى لاختيار موضوع الدراسة، مروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بنشر النتائج وتعميمها. وتزداد أهمية هذه الأخلاقيات في العصر الراهن نتيجة الانفتاح المعرفي الكبير، وسهولة الوصول إلى المصادر الإلكترونية، وتنامي الضغوط الأكاديمية المرتبطة بالنشر العلمي، وهو ما جعل التزام الباحث بالضوابط الأخلاقية ضرورة لا ترفاً، لضمان موثوقية ما يُنتج من معرفة ومصادقية ما يتوصل إليه من نتائج.

ويُعرّف ريسنيك (Resnik, 2020) أخلاقيات البحث العلمي بأنها "مجموعة المبادئ والقواعد التي تُوجّه سلوك الباحثين عند ممارستهم للأنشطة البحثية، بهدف ضمان النزاهة، وحماية حقوق المشاركين، وتعزيز الثقة في المخرجات العلمية". كما يعرّفها العساف (٢٠١٨) بأنها "المعايير السلوكية التي يلتزم بها الباحث في تعامله مع موضوعه، ومع المراجع التي يستعين بها، ومع المشاركين في دراسته، ومع المجتمع العلمي والأكاديمي الذي ينتمي إليه". ويُلاحظ من خلال هذين التعريفين أن أخلاقيات البحث ليست مجرد قواعد إجرائية، بل هي منظومة قيم تتغلغل في جميع مراحل العمل البحثي وتمثل ضميره الحارس.

ويهدف هذا التقرير إلى استعراض مفهوم أخلاقيات البحث العلمي وأهميتها ومبادئها الأساسية، وتحليل أبرز القضايا الأخلاقية التي قد تواجه الباحثين، إضافة إلى استعراض القواعد واللوائح المنظمة لها. كما يهدف التقرير بصورة جوهرية إلى تطبيق هذه المبادئ تطبيقاً عملياً على موضوع بحث الطالب المتعلق بآثر تفعيل مكتب إدارة المشاريع (PMO) على نجاح المشاريع الاستراتيجية في القطاع الحكومي السعودي، وذلك بالنظر إلى أن هذا البحث يتضمن دراسة ميدانية تتعامل مع جهات حكومية وبيانات حساسة وأفراد عاملين في مواقع قيادية، وهو ما يجعل الالتزام الصارم بالضوابط الأخلاقية أمراً جوهرياً لضمان جودة الدراسة ومصادقيتها وقبولها مؤسسياً وأكاديمياً.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تستمد أخلاقيات البحث العلمي أهميتها من كونها الضامن الأساسي لمصادقية المعرفة المُنتجة وموثوقيتها أمام المجتمع الأكاديمي والمجتمع بصفة عامة. فالبحث العلمي في جوهره فعل ثقة متبادلة بين الباحث وقراءه، وبين الباحث والجهات التي يستقي منها بياناته، وبين الباحث والمشاركين الذين يتعاونون معه في الدراسة الميدانية. ومتى ما اختل أحد أركان هذه الثقة، فإن البحث يفقد قيمته العلمية مهما بلغت دقة أدواته أو حداثة أساليبه الإحصائية.

وتتجلى أهمية الأخلاقيات في البحث العلمي في عدة محاور متشابكة. فعلى صعيد جودة النتائج، يُسهم الالتزام الأخلاقي بالأمانة في عرض البيانات وتحليلها في إنتاج معرفة قابلة للتراكم والبناء عليها، إذ إن أي تحريف أو تلاعب في البيانات يُفضي إلى نتائج مشوهة تنحرف بمسار البحث العلمي وتُهدر الموارد المُستثمرة فيه، وقد تقود إلى توصيات خاطئة تترتب عليها قرارات ضارة على المستويين المؤسسي والمجتمعي. وعلى صعيد حماية المشاركين، تكفل الأخلاقيات صون كرامة الأفراد المشاركين في الدراسة وحقوقهم في الخصوصية والسرية وحرية المشاركة أو الانسحاب، وهو ما يكتسب أهمية مضاعفة حين تتعامل الدراسة مع موظفين حكوميين قد يخشون من انعكاسات إجاباتهم على وضعهم الوظيفي.

كما تؤدي الأخلاقيات دوراً حيوياً في حماية المجتمع العلمي ذاته، إذ إن انتشار ممارسات الانتحال أو تزوير البيانات يُفوّض الثقة في المؤسسات الأكاديمية ويُضعف مكانتها، ويُعرّض حملة الشهادات العليا لأزمات مهنية وأخلاقية. ويشير كل من Israel و Hay (2019) إلى أن البحث الذي يفتقر إلى الضوابط الأخلاقية لا يُعدّ بحثاً علمياً بالمعنى الكامل، حتى لو استوفى المعايير المنهجية الأخرى، لأن المنهجية المجردة من القيمة الأخلاقية تُصبح أداة قد يُساء استخدامها.

وفي السياق الإداري الذي يندرج فيه بحث الطالب الحالي، تكتسب الأخلاقيات بُعداً إضافياً يتعلق بحساسية المعلومات المرتبطة بالأداء المؤسسي والمشاريع الاستراتيجية الحكومية، إذ قد تتضمن البيانات معلومات عن إخفاقات أو تأخيرات في مشاريع وطنية، وهو ما يستوجب توخي أعلى درجات الحذر في التعامل مع هذه البيانات وعرضها بصورة لا تُسيء إلى الجهات المعنية ولا تكشف عن معلومات ذات طابع سيادي أو تنافسي.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على مجموعة من المبادئ المتكاملة التي تُشكّل مجتمعةً الإطار المرجعي لضبط سلوك الباحث، وفيما يلي عرض لأبرز هذه المبادئ مع تقديم أمثلة توضيحية لكل منها.

المبدأ الأول: الأمانة العلمية: يُقصد بالأمانة العلمية أن يلتزم الباحث بنسبة كل فكرة أو اقتباس أو بيانات إلى أصحابها الحقيقيين، وأن يعرض ما توصل إليه من نتائج كما هي دون تحريف أو إخفاء. ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك أن يقوم الباحث عند استعراضه للأدبيات السابقة المتعلقة بمكاتب إدارة المشاريع بتوثيق كل اقتباس من دراسة Sandhu وزملائه (٢٠٢٤) أو دراسة وليد ومريزق (٢٠٢٤) بصورة كاملة ودقيقة، بحيث يستطيع القارئ الرجوع إلى المصدر الأصلي والتحقق من المعلومة.

المبدأ الثاني: النزاهة: تتمثل النزاهة في التزام الباحث بمعايير السلوك القويم في جميع مراحل البحث، بما يشمل الإفصاح عن أي مصالح أو علاقات قد تؤثر على حياديته، وعدم استخدام موقعه الأكاديمي للضغط على المشاركين. فعلى سبيل المثال، إذا كان الباحث يعمل في إحدى الجهات الحكومية التي يدرسها، فإن النزاهة تستوجب الإفصاح عن هذه العلاقة، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم تأثيرها على نتائج الدراسة.

المبدأ الثالث: الموضوعية: تعني الموضوعية أن يتعامل الباحث مع موضوعه بحيادية تامة، بعيداً عن التحيزات الشخصية أو الأيديولوجية، وأن يستند في أحكامه إلى الأدلة والبراهين لا إلى الانطباعات المسبقة. ويتضح ذلك في التزام الباحث بعرض النتائج كما أفرزها التحليل الإحصائي، حتى لو كانت مخالفة لفرضياته الأصلية. فإذا توصلت الدراسة إلى أن تفعيل مكتب إدارة المشاريع لا يؤثر بصورة دالة إحصائية في نجاح بعض أنواع المشاريع، فإن الموضوعية تقتضي عرض هذه النتيجة بشفافية، لا إخفاءها أو التلاعب في تأويلها.

المبدأ الرابع: السرية: يلتزم الباحث بضمان عدم الإفصاح عن هوية المشاركين أو أي بيانات تخص المؤسسات المشاركة، إلا بإذن صريح منهم وفي الحدود التي يُتفق عليها. ومن أمثلة ذلك أن يستخدم الباحث رموزاً عوضاً عن أسماء الجهات الحكومية المشاركة، وأن يحفظ الاستبانات والمقابلات في وسائط آمنة لا يُتاح الوصول إليها إلا له شخصياً ولمشرفه عند الحاجة.

المبدأ الخامس: الموافقة المستنيرة: تستلزم الموافقة المستنيرة إطلاع المشاركين قبل بدء الدراسة على أهدافها، وطبيعة البيانات المطلوبة، والاستخدامات المحتملة لها، وحقوقهم في الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات. ويتجسد هذا المبدأ عملياً من خلال إرفاق نموذج موافقة مستنيرة مع كل استبانة توضح فيها هذه التفاصيل، وتُمنح للمشارك مساحة للموافقة الصريحة قبل الإجابة على الأسئلة.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تواجه الممارسة البحثية في الحقل الأكاديمي عدداً من القضايا الأخلاقية التي تستوجب الوعي بها والاحتراز منها، وفيما يلي عرض لأبرز هذه القضايا مع تقديم أمثلة توضيحية.

القضية الأولى: الانتحال العلمي: (Plagiarism) يُعد الانتحال من أخطر القضايا الأخلاقية في البحث العلمي، ويتمثل في نسبة أفكار الآخرين أو نصوصهم أو نتائجهم إلى النفس دون توثيق. ويتخذ الانتحال أشكالاً متعددة، منها الانتحال الحرفي بنقل النص كما هو، والانتحال بإعادة الصياغة دون توثيق، والانتحال الذاتي بإعادة نشر الباحث لأعماله السابقة دون الإشارة إلى ذلك. ومن الأمثلة الواقعية على ذلك ما رصدته بعض الجامعات من قضايا سُحبت فيها رسائل ماجستير ودكتوراه بعد اكتشاف نسبة عالية من الاقتباسات غير الموثقة فيها، مما أدى إلى إلغاء الدرجات العلمية الممنوحة.

القضية الثانية: تزوير البيانات: (Data Fabrication and Falsification) يتمثل التزوير في اختلاق بيانات لم يتم جمعها فعلياً، أو التلاعب في البيانات المجموعة لتتوافق مع فرضيات الباحث. ومن الأمثلة الافتراضية على ذلك أن يقوم باحث بتعديل قيم بعض الاستبانات لرفع معامل الارتباط بين تفعيل مكتب إدارة المشاريع ونجاح المشاريع، بحيث تظهر النتائج أكثر دلالة مما هي عليه في الواقع، وهو ما يُمثل خرقاً صريحاً للأمانة العلمية ويُفضي إلى نتائج مضللة قد تُبنى عليها قرارات إدارية خاطئة.

القضية الثالثة: التحيز: (Bias) يُشير التحيز إلى ميل الباحث نحو نتائج معينة بطريقة تؤثر على تصميم الدراسة أو تحليل البيانات أو تفسير النتائج. وقد يكون التحيز واعياً أو غير واعٍ، ومن أشكاله تحيز الاختيار، وتحيز التأكيد، وتحيز النشر. ومن الأمثلة على ذلك أن يستبعد الباحث استبانات يرى أن نتائجها لا تتفق مع فرضياته، أو أن يستهدف فقط الجهات الحكومية المعروفة بنجاح مكاتب إدارة المشاريع لديها، متجاهلاً الجهات التي تعاني من تحديات في هذا الجانب، مما يُعطي صورة مغلوطة عن الواقع.

القضية الرابعة: انتهاك الخصوصية: يحدث هذا الانتهاك حين يكشف الباحث معلومات شخصية أو مؤسسية حصل عليها أثناء بحثه دون موافقة أصحابها. وفي السياق التطبيقي لبحث الطالب، قد يحدث ذلك إذا أفصح الباحث عن أسماء مديري مكاتب إدارة المشاريع أو هويات المسؤولين الذين أبدوا آراء نقدية تجاه مؤسساتهم، مما قد يُعرّضهم لتبعات وظيفية، ومثل هذا التصرف يُشكّل خرقاً جسيماً لمبدأي السرية والموافقة المستنيرة.

القضية الخامسة: تضارب المصالح: (Conflict of Interest) يحدث تضارب المصالح حين تتداخل المصالح الشخصية للباحث أو ارتباطاته المؤسسية مع موضوعية بحثه. ومن الأمثلة الواقعية أن يجري باحث دراسة عن

فاعلية مكتب إدارة المشاريع في جهة حكومية وهو في الوقت نفسه مستشار مدفوع الأجر لدى هذا المكتب، إذ إن ذلك قد يؤثر على حياديته في عرض النتائج، ويستوجب الإفصاح عن هذه العلاقة منذ بداية البحث.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

نشأت على المستويين الدولي والمحلي منظومة من القواعد واللوائح التي تحكم الممارسة البحثية وتضمن الالتزام بمعاييرها الأخلاقية. ومن أبرز هذه المنظومات لجان أخلاقيات البحث المعروفة دولياً باسم Institutional Review Boards (IRB)، وهي لجان متخصصة تُنشأ في الجامعات والمراكز البحثية لمراجعة المقترحات البحثية قبل البدء بتنفيذها، والتأكد من توافقها مع المعايير الأخلاقية المعتمدة، خاصة فيما يتعلق بالبحوث التي تشمل مشاركة بشرية. وتمتلك هذه اللجان صلاحية الموافقة على البحث أو رفضه أو طلب تعديلات عليه قبل المضي قدماً، وتُعد موافقتها شرطاً أساسياً للنشر في كثير من الدوريات العلمية المحكمة.

أما على صعيد المعايير الدولية، فيُمثل دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA Publication Manual) المرجع الأبرز في تنظيم التوثيق الأكاديمي وضوابط النشر، ويتضمن إرشادات مفصلة حول الاقتباس، وتوثيق المراجع، وحماية المشاركين، والإفصاح عن مصادر التمويل، وتجنب الانتحال. كذلك يُمثل تقرير بلمونت (Belmont Report) الصادر عام ١٩٧٩ وثيقة مرجعية تاريخية في أخلاقيات البحث، إذ أرسى ثلاثة مبادئ جوهرية هي احترام الأشخاص، والإحسان، والعدالة، ولا تزال هذه المبادئ تُمثل الأساس النظري لمعظم اللوائح الأخلاقية المعاصرة. (National Commission, 1979)

وعلى المستوى الإقليمي، أصدرت هيئة تقويم التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية، والهيئة الوطنية للبحث العلمي والابتكار، عدداً من الأدلة الإرشادية لأخلاقيات البحث العلمي في الجامعات السعودية، وتلتزم بها الجامعات في تنظيم بحوث طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس. كما أن جامعة ميدأوشن، شأنها شأن الجامعات الأخرى، تتبنى منظومة من الضوابط الأخلاقية الملزمة لطلابها، تُمثل امتداداً للمعايير الدولية وتفاعلاً معها.

وتتجلى أهمية هذه القواعد واللوائح في كونها تُحوّل أخلاقيات البحث من اعتبارات نظرية إلى ممارسات إجرائية ملزمة، وتوفر آليات للمساءلة في حال وقوع تجاوزات، وتضمن للمشاركين في البحوث حقوقاً قابلة للحماية القانونية. كما تُسهم في تعزيز ثقة المجتمع بالمنتج الأكاديمي، وتيسر التعاون البحثي الدولي عبر توحيد المعايير المُتبعة.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

يتناول بحث الطالب موضوع “أثر تفعيل مكتب إدارة المشاريع (PMO) على نجاح المشاريع الاستراتيجية: دراسة ميدانية في القطاع الحكومي السعودي”، وهو موضوع تطبيقي يستلزم جمع بيانات ميدانية من جهات حكومية متعددة، عبر استبانات ومقابلات يُجريها الباحث مع مسؤولين عن مكاتب إدارة المشاريع ومديري مشاريع استراتيجية. وفيما يلي تحليل تطبيقي لكيفية تطبيق المبادئ الأخلاقية على مختلف مراحل هذا البحث.

أولاً: على صعيد جمع البيانات، سيلتزم الباحث بالحصول على الموافقات الرسمية المسبقة من الجهات الحكومية المُستهدفة قبل الشروع في توزيع الاستبانات أو إجراء المقابلات. ويتضمن ذلك التواصل الرسمي عبر إدارات

التطوير المؤسسي أو إدارات الشؤون الإدارية في كل جهة، وتقديم خطاب رسمي من جامعة ميدأوشن يوضح طبيعة الدراسة وأهدافها، وذلك انسجاماً مع مبدأ النزاهة المؤسسية. كما سيُرفق الباحث مع كل استبانة نموذج موافقة مستنيرة يوضح للمشارك أهداف الدراسة، وطبيعة المشاركة، والوقت المتوقع لها، وأن المشاركة طوعية بالكامل، وأن للمشارك الحق في رفض الإجابة عن أي سؤال أو الانسحاب من الدراسة في أي وقت دون أي تبعات.

ثانياً: على صعيد الحفاظ على السرية، سيتخذ الباحث جملة من الإجراءات العملية لضمان حماية هوية المشاركين وسرية البيانات المجمعة. ومن هذه الإجراءات استخدام رموز رقمية بدلاً من أسماء المشاركين أو مسمياتهم الوظيفية الدقيقة، وحفظ الاستبانات الإلكترونية على جهاز محمي بكلمة مرور لا يُتاح الوصول إليه إلا للباحث، والامتناع عن الإشارة إلى الجهات الحكومية بأسمائها الصريحة في تقرير الدراسة النهائي، والاكتفاء بالإشارة إليها بصورة عامة مثل “وزارة خدمية” أو “هيئة تنموية”. كما سيلتزم الباحث بإتلاف البيانات الخام بعد انتهاء الدراسة بفترة زمنية مُحددة، وفقاً للمعايير المعتمدة في الجامعة، مع الاحتفاظ فقط بالبيانات الإحصائية المجمعة لأغراض التحقق العلمي.

ثالثاً: على صعيد الموافقة المستنيرة، سيُصمّم الباحث نموذجاً واضحاً ومفصلاً للموافقة المستنيرة يتضمن العناصر الآتية: تعريف الباحث وانتمائه الأكاديمي، وعنوان الدراسة وأهدافها، ووصف موجز للأدوات المُستخدمة، والوقت المتوقع للمشاركة، والمخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها، والفوائد المتوقعة من الدراسة، وحق المشارك في الانسحاب، والتزام الباحث بالسرية، وبيانات التواصل مع الباحث ومشرفه في حال وجود أي استفسار. ولن يبدأ الباحث في جمع البيانات إلا بعد حصوله على موافقة صريحة ومسبقة من كل مشارك.

رابعاً: على صعيد المخاطر المحتملة، يُدرك الباحث أن دراسته قد تنطوي على مخاطر محدودة لكنها ليست منعقدة، إذ قد يشعر بعض المشاركين بحرج عند الإجابة عن أسئلة تتعلق بمواطن الضعف في مكاتب إدارة المشاريع لدى جهاتهم، خشية أن تنعكس إجاباتهم على أوضاعهم الوظيفية. ولمعالجة هذه المخاطر، سيؤكد الباحث في نموذج الموافقة وفي مقدمة الاستبانة على أن البيانات سُحِّلَ بصورة تجميعية، وأن أي معلومة قد تكشف هوية المشارك أو جهته لن تظهر في التقرير النهائي. كما سيتجنب الباحث طرح أسئلة شخصية أو حساسة لا علاقة مباشرة لها بأهداف الدراسة.

خامساً: على صعيد تحليل البيانات وعرض النتائج، سيلتزم الباحث بمبدأ الموضوعية في تحليل البيانات، فيستخدم الأساليب الإحصائية المناسبة، ويعرض النتائج كما هي حتى لو خالفت فرضياته الأصلية. وإذا توصّلت الدراسة إلى أن أثر تفعيل مكتب إدارة المشاريع على نجاح المشاريع الاستراتيجية ليس بالقوة المُتوقَّعة في بعض الأبعاد، فإن الباحث سيعرض هذه النتيجة بشفافية ويحاول تفسيرها علمياً، عوضاً عن إخفائها أو التلاعب في تأويلها. كذلك سيلتزم الباحث بتوثيق جميع المصادر المُستخدمة في الإطار النظري ومراجعة الأدبيات وفق أسلوب APA، بحيث يستطيع القارئ التحقق من كل اقتباس والرجوع إلى مصدره الأصلي.

سادساً: على صعيد تضارب المصالح، يُفصح الباحث منذ بداية الدراسة عن طبيعة علاقته بالقطاع الحكومي السعودي، وعن أي ارتباطات وظيفية أو استشارية قد تتقاطع مع موضوع البحث، وذلك التزاماً بمبدأ النزاهة والشفافية. كما يؤكد الباحث أن الدراسة تُجرى لأغراض علمية بحتة في إطار متطلبات الحصول على درجة الماجستير، وأنها لا تخدم أي جهة أو مصلحة خاصة على حساب الموضوعية العلمية.

سابعاً: على صعيد التعامل مع الأدبيات السابقة، يلتزم الباحث بنسبة كل فكرة أو معلومة إلى مصدرها الأصلي، كما هو واضح في الإطار النظري للدراسة الذي يستند إلى مراجع موثقة مثل دراسات وليد ومريزق (٢٠٢٤)، والمعادات وأبو زيد (٢٠٢١)، والحياري والحياصات (٢٠٢٢)، والحسن والنجار (٢٠٢٣)، إضافة إلى الدراسات الأجنبية لـ Sandhu وزملائه (٢٠٢٤)، و Syalevi وزملائه (٢٠٢٤)، و Tourista وزملائه (٢٠٢٥). ويحرص الباحث على عدم الاكتفاء بإعادة الصياغة دون توثيق، وعلى تجنب الاقتباس الحرفي إلا في الحالات الضرورية مع وضعه بين علامتي اقتباس وتوثيقه بالصفحة المحددة.

ثامناً: على صعيد عرض النتائج ونشرها، سيُقدّم الباحث نتائج الدراسة بصورة تخدم الصالح العام، وتسهم في تطوير الممارسة المؤسسية في القطاع الحكومي السعودي، انسجاماً مع المسؤولية الاجتماعية للباحث. وستُصاغ التوصيات بصورة بناءة تركز على فرص التحسين والتطوير، لا على تجريح الجهات أو التشهير بإخفاقاتها، وذلك انطلاقاً من إدراك الباحث لأهمية المشاريع الاستراتيجية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وحرصه على أن يكون بحثه إضافة معرفية تسهم في دعم هذا التوجه الوطني.

ومن خلال هذا التطبيق العملي، يتضح أن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي في دراسة الطالب الحالية ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو جوهر يضمن جودة النتائج ومصداقيتها، ويحمي حقوق المشاركين والجهات المعنية، ويُعزّز قبول الدراسة أكاديمياً ومؤسسياً.

سابعاً: الخاتمة

استعرض هذا التقرير منظومة أخلاقيات البحث العلمي بأبعادها المختلفة، بدءاً من تعريف هذه الأخلاقيات وأهميتها، مروراً بمبادئها الأساسية والقضايا التي تواجهها، وصولاً إلى القواعد واللوائح المنظمة لها، ثم تطبيقها العملي على موضوع بحث الطالب المتعلق بأثر تفعيل مكتب إدارة المشاريع على نجاح المشاريع الاستراتيجية في القطاع الحكومي السعودي.

ويتضح من خلال هذا الاستعراض أن أخلاقيات البحث العلمي تُمثّل الضمير الحارس للممارسة البحثية، وأن الالتزام بها يُسهم بصورة جوهرية في إنتاج معرفة موثوقة تتراكم عليها الجهود الأكاديمية اللاحقة، وتُبنى عليها قرارات إدارية وسياسية رشيدة. كما تبيّن أن المبادئ الأخلاقية الخمسة المتمثلة في الأمانة العلمية، والنزاهة، والموضوعية، والسرية، والموافقة المستنيرة، تتكامل فيما بينها لتُشكّل منظومة قيمية لا يمكن تجزئتها، إذ إن إخلال الباحث بأحدها يُهدّد المنظومة برمتها.

كذلك أظهر التقرير أن البحوث الميدانية في القطاع الحكومي تتطلب وعياً مضاعفاً بالاعتبارات الأخلاقية، نظراً لحساسية البيانات المُتعامل معها، ولاحتمال انعكاس إجابات المشاركين على أوضاعهم الوظيفية، ولأهمية المشاريع الاستراتيجية التي تُدرّسها هذه البحوث في تحقيق المستهدفات الوطنية. ومن ثم، فإن الباحث في مثل هذه السياقات مدعو إلى تبني معايير أخلاقية رفيعة في جميع مراحل بحثه، من تصميم الأدوات إلى عرض النتائج وصياغة التوصيات.

وفي ضوء ما تقدّم، يُؤكّد الطالب التزامه التام بتطبيق المبادئ الأخلاقية الواردة في هذا التقرير على دراسته الميدانية، وعلى دراساته المستقبلية في مجال إدارة المشاريع، إيماناً بأن قيمة البحث العلمي لا تُقاس بحجمه أو بدقّة أدواته فحسب، بل تُقاس قبل ذلك وبعده بمدى التزامه بالأخلاق التي تحفظ كرامة الإنسان وتصور موثوقية المعرفة.

ثامناً: المراجع

المراجع العربية

العساف، صالح بن حمد. (2018). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية* (ط. ٥). الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

الحسن، هنادي إبراهيم أحمد، والنجار، فايز جمعة صالح. (2023). *تكنولوجيا المعلومات وأثرها في نجاح المشاريع: الدور الوسيط للمنصات الرقمية في الشركات الإنشائية الأردنية* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.

الحيارى، أحمد غالب عبدالحليم، والحياصات، إياد بشير عبدالكريم. (٢٠٢٢). أثر السمات الشخصية لمدراء المشاريع على نجاح المشاريع الإنشائية: دراسة تطبيقية على المشاريع الإنشائية في مدينة عمان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة البلقاء التطبيقية، السلط.

المعادات، هديل محمد حديثه، وأبو زيد، محمد خير سليم. (2021). *تأثير تخطيط المشروع على نجاح المشاريع الإنشائية: الدور المعدل لمستوى المخاطرة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة البلقاء التطبيقية، السلط.

وليد، طيب شريف، ومريزق، عدنان. (٢٠٢٤). دور تطبيق تقنيات إدارة المشاريع CPM، “PERT في إدارة الوقت لإنجاز المشاريع الإنشائية. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، ١٣ (1)، ١٤٩-١٦٧.

المراجع الأجنبية

Israel, M., & Hay, I. (2019). *Research Ethics for Social Scientists: Between Ethical Conduct and Regulatory Compliance*. London: SAGE Publications.

National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research. (1979). *The Belmont Report: Ethical Principles and Guidelines for the Protection of Human Subjects of Research*. Washington, DC: U.S. Department of Health, Education, and Welfare.

Resnik, D. B. (2020). *The ethics of research with human subjects: Protecting people, advancing science, promoting trust*. Cham: Springer.

Sandhu, M. A., Al Ameri, T., Shahzad, A., & Naseem, A. (2024). The role of project management office in the implementation of strategic plans in project-based organisations. *PLOS ONE*, 19(7), e0306702.

Syalevi, R., Raharjo, T., & Wibowo, W. S. (2024). The impact of Project Management Offices on organizational performance: A comprehensive review of the literature. *International Journal of Information Systems and Project Management*, 12(3), 5.

Tourista, M., Nugraha, A. M., & Erfiyana, E. (2025). The Role of Project Management Offices in Managing Organizational Change for Strategy Execution Effectiveness. *International Journal of Social and Management Studies*, 6(5), 114-125.